■ الدراسة الرابعة :

اتجاهات تزايد التسليح في الشرق الأوسط

بقلم يفتاح شابيرا

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر المناطق المشتعلة في العالم، نتيجة لتعدد الخلافات والتوترات في المنطقة إثنيه ، ومذهبية ، ودينية، وصراعات على السلطة والحكم ، بيد أن دول كثيرة في المنطقة ترى أن البرنامج النووي الإيراني هو الأكثر تهديدًا . تفاوتت حدة العمليات الإرهابية في العراق، في عام ٢٠٠٨، ومن المحتمل أن تتغير هذه الرؤية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ، في وقت دخلت القوات الأمريكية والأجنبية في حرب ضروس في أفغانستان ، ومن المحتمل أن تتوسع أكثر .

كانت إسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية تحاول التعاطي مع العديد من المشاكل ، أهمها محاربة الإرهاب والاختلافات حول القدرات العسكرية لدول وقوى ناعمة في المنطقة ، نتيجة لتحول المنطقة إلى مستودع كبير للأسلحة، فقد نشطت حركة بيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط، حتى باتت المنطقة المستورد الأول للأسلحة على مستوى العالم ، ولم تعد الحروب الكبرى أو حروب المنطقة حروبًا كلاسيكية على غرار حرب يوم كيبور ١٩٧٣، ولكنها حروب من نوع أخر مختلف .

تعتمد الحروب الحالية على أكثر من جانب مهم، أهمها القدرات العسكرية الزائدة ، والقدرات الاستخباراتية ، وكيفية التعامل بينهما ، ورؤية الأطراف الأخرى المحاربة . وقراءة واقعها وكيفية التعاطي معها .

بدأت دول المنطقة تعتمد على الاسلحة المتقدمة في العالم وتطور من جيوشها ، على غرار إسرائيل التي حصلت على طائرات أف ١٦ المتقدمة ، وكذلك الإمارات ، كما أن

اسعودية ، على سبيل المثال ، حصلت على طائرات « تايفون » المتقدمة ، في حين تنوي إسرائيل شراء الطائرة الأكثر تقدمًا أف ٣٥ ،وسيعتمد سلاح الجو التركي على الطائرة نفسها في المستقبل ، كما تتقدم دول المنطقة استخباراتيًا ، وبدأت تشترى أو تحصل على قدرات تقنية ، وتكنولوجية ، ومخابراتية هي الأولى على مستوى العالم .

دخلت منطقة الشرق الأوسط في نوع جديد من الحروب ، وهى الحروب الإرهابية ، وحروب العصابات ، والميليشيات الصغيرة، مثل عمليات تفخيخ السيارات ، والعمليات الانتحارية ، وهى عمليات اعتمدت عليها تلك الميليشيات بقوة ، لكن تلك العصابات تحاول تطوير نفسها ، بشراء الأسلحة المتقدمة ، أيضًا. وذلك تعاملت بعض الدول الشرق أوسطية مع الأمر وكأن تخزين السلاح هو سلاح للردع ، واشترت بعض هذه الدول أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ الباليستية ، حيث تقوم إيران وسوريا بشراء صواريخ باليتسية وأسلحة كيماوية بكميات كبيرة ، وربما بيولوجية، أيضًا ، ومن قبل كانت العراق . في وقت تعتمد فيه الدول مثل سوريا على تأييد ميليشيات مثل حزب الله وحماس .

لدى بعض دول المنطقة أسلحة تعود إلى الحرب العالمية الثانية، لكن اعتبرت دول أخرى أن الأسلحة هو ذخر استراتيجي ومصدر مهم لتأمين حياتها، وما جرى في حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، خير دليل ، حيث هدد حزب الله حياة المواطنين الإسرائيليين في شمال اسرائيل خلال الحرب، وقتل منهم الكثيرين، غير أن سوريا، وإيران تتزود كل منهما بكميات كبيرة من الاسلحة .

■ مزايا سوق السلاح :

بانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي، والروسي، وانقسام دول المنطقة بشكل عام بين هاتين الكتلتين، انتهت إملاءات الحكومات السوفييتية السابقة، على

حكومات وقادة المنطقة ، وعلى سياساتهم، أيضًا، وعلى صفقات الأسلحة، وكمياتها، و محتوياتها، وانتقلت صفقات الأسلحة بين الدول الكبرى المصدِّرة للأسلحة، وليست الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، فحسب، كما أن التقنيات، والصناعات المحلية، والتطوير، والتكنولوجيا الجديدة، باتت تؤثر، أيضًا، على صفقات ومعدلات مبيعات الأسلحة في المنطقة ككل .

■ الصناعات المحلية ومبيعات الأسلحة بين دول المنطقة :

مجموعة من دول الشرق الأوسط بدأت تقوم بالتصنيع الداخلي لها، وللبيع لدول المنطقة، أيضًا، وأن إسرائيل اعتُبرت الدولة التقنية الأولى في هذه المنطقة، وباتت تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث التقنية العسكرية، فقد قامت في العام الماضي بإنتاج حاملة الجنود المدرعة « نمر» ، القائمة على تقنيات الدبابة ميركافا الإسرائيلية المعروفة، وهي الأكثر والأفضل مبيعًا في العالم ، حتى الآن، حيث تعد الدبابة الأولى تقنيًا وعسكريًا في العالم حتى الآن، كما أن إسرائيل تنتج صواريخ جو ـ جو ، وصواريخ مضادة للدبابات، ومضادات ضد الصواريخ ، والقاذفات ، والراجمات، فضلاً عن إنتاجها منظومة الصواريخ « حيتس » المضادة للصواريخ، و « القبة الحديدية » المضادة للصواريخ متوسطة المدى، ومنظومة « كيشيت ديفيد »، أيضًا، ضمن إطار المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ، كما ان الصناعات العسكرية الإسرائيلية تنتج أنواعًا مختلفة من الأقمار الصناعية، منها عاموس للاتصالات ، ومنها « أوفيق » ، و«واروس» ، و « تيسكار » للتجسس، كما تنتج منظومات للقيادة الجوية للطائرات، ولغرف القيادة والتحكم في الطائرة نفسها، ونظم رادار مختلفة جوًا ، وبرًا، فضلاً عن محتوى الطائرة نفسها على منظومة للتجسس والمراقبة، ومع ذلك فإن إسرائيل لا تعتبر من بين الدول المصدرة

لـلأسـلحة داخـل أو ضـمن دول المنطقـة ، أو لـدول الشرق الأوسـط، سـوى تركيـا والقوات الأمريكية الموجودة بالعراق، فحسب ، حيث تستعمل دروعًا للمركبات الإسرائيلية ، والطائرات بدون طيّار من إنتاج إسرائيل.

ثمة دولاً إقليمية قوية في المنطقة منها تركيا التي تقوم بتركيب الطائرة المعروفة إف ١٦، كما أن مصر والأردن اشتريا الطائرة نفسها عبر الأتراك، فأنقرة تبيع حاملات جنود مدرعة ، وخفيفة لدول المنطقة من بينها الإمارات، والأردن ، والعراق.

مـن الـدول المتقدمـة جـدًا في المجـال الأمنـي، والتقنـي العسـكري في المنطقـة الإمارات، خاصة خلال الأعوام العشرة الماضية، حيث أسهبت الإمارات في صرف الأموال على أكثر من جهة حكومية مختصَّة في صناعة التقنية العسكرية، وتتمتع باستثمارات كبيرة بين الإماراتيين أنفسهم، وباستثمارات من قوة « أوفست » أيضًا، كما أن هناك أشخاص ، وشركات كثيرة تعمل في مجال صناعة السلاح ، وتبيع جزءًا منها لدول الخليج العربي نفسها، وتعمل الإمارات بشكل أساسي على صناعة حواض السفن (إيه دي اس بي)، حيث اشترت دول الخليج منها هذه الصناعة مع صناعات سفن لوجستية أخرى، وسفن استطلاعية في الوقت نفسه.

ثمة مشاريع إنتاجية أخرى للإمارات، من بينها إنتاج طرادات بحرية من خلال لخبرة الفرنسية في هذا المجال، وكذلك محاولة إنتاج طائرات بدون طيار، وإنتاج وتطوير مدرعات ، وحاملات جند خفيفة، وتطوير ، وتحديث معدات عسكرية أخرى في الإمارات.

تعتبر مصر من بين دول المنطقة التي تحاول اللحاق بركب الصناعات العسكرية، حيث تقوم بتركيب الدبابة (إبرامز إم ١ إيه ١) ، كما أن كلاً من الأردن، والسعودية

تحاول اللحاق بهذا الركب على استحياء بدون إثبات فعلي، حتى الآن.

الدولة الأكثر تطورًا وتحديثًا لقدراتها العسكرية والإنتاجية هي إيران، فإيران من جانبها تفخر وتتباهى بأنها تنتج كل ما تحتاجه الصناعات العسكرية الإيرانية الداخلية، سواء الجيش، أو قوات الحرس الثوري ، حيث تنتج طهران طائرات ، وغواصات ، ودبابات ، وصواريخ بأنواع مختلفة، وبمدى مختلف، أيضًا، ومن الصحيح أن هناك مبالغة إيرانية في مدى قدرة طهران على إنتاج هذه الأسلحة، لكن لا يجب الاستخفاف بقدرات إيران العسكرية، والإنتاجية في الوقت نفسه! خاصة وان إيران لها باع طويل وخبرات في مجال الطيران ، والفضاء ، والصواريخ . فتنتج طهران صواريخ بكميات كبيرة ، وبمدى طويل ، من بين هذه الصواريخ شهاب ٢ ، وشهاب ٣، والأخير مشابه لصاروخ « نودونج » الكوري الشمالي ، مع التأكيد على أن الصاروخان قاما على أكتاف الخبراء الكوريين الشماليين، لكن منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي ، وإيران تنتج بنفسها أنواع مختلفة من هذه الصواريخ، وهناك تجربة ناجحة أطلقت مؤخرًا لإيران ، وهي صاروخ سجيل (الذي يطلقون عليه عاشوراء)، وهو صاروخ «باليستي» ويعمل بالوقود الصلب، وقد تم تجريب هذا الصاروخ للمرة الأولى ، في نوفمبر ٢٠٠٧، وللمرة الثانية في مايو ٢٠٠٩، لكن يبدو أنه غير عملي ، رغم محاولات إطلاقه المستمرة تلك ، وإن اعتبره الإيرانيون نجاحًا كبيرًا .

فيما نجحت طهران في إطلاق القمر الصناعي « أوميد »، وكذلك سافير ٢، وكلاهما من إنتاج إيراني، والأخير حامل للأقمار الصناعية ، ويعمل بالوقود الصلب. وتسجل إيران نجاحًا جديدًا في مجال عسكري آخر ، وهو المجال البحري، حيث تنتج إيران غواصات صغيرة ، وسفن استطلاع، والسفن الأخيرة تم بيعها

لسوريا، فيما تم بيع صواريخ بر - بحر لحزب الله اللبناني.

■ نقل التكنولوجيا :

من بين الموضوعات المهمة للصناعات العسكرية، نقل التكنولوجيا، لأن نقل التكنولوجيا تقوم على أساسها أي صناعة عسكرية في العالم، كما أن عملية نقل التكنولوجيا ربما تعتمد عليها بعض الدول، وترفضها دول أخرى ، وإن تمت فتتم بين البائع والمشتري، مثلاً مصر حصلت على تكنولوجيا الدبابة إم ١ إيه ١، والأمر نفسه ينطبق على تركيا ولكن على النقيض، حيث ألغت صفقة طائرات عسكرية بمليارات الدولارات مع الولايات المتحدة الأمريكية، لان الأخيرة رفضت تزويدها بمنظومة تقنية للطائرة إيه اتش ١ زد، واشترت تركيا بدلاً منها طائرات اوجوستا تي ١٢٩ من ايطاليا.

■ تحسينات :

ثمة قضية أخرى مهمة لسوق السلاح، وإنتاجه في العالم بوجه عام، وهو إدخال تقنيات، وتحسينات على هذه الأسلحة، خاصة وأن المجال الفضائي، والجوي ازدادت خلاله التحسينات، والتطورات فيه بشكل مخيف، وبات المجال الجوي من أكثر المجالات العسكرية تطورًا، وتحديثًا، فالنظم التقنية القديمة تركب تقنيات حديثة على قدراتها الحالية في الوقت نفسه، وخاصة الجوية منها ، وبالمقارنة بالنصف الأول من العقد الحالي لم تطرأ تغييرات كبيرة ومهمة على السلاح المستخدم ، على عكس الفترة ، أو السنوات القليلة الماضية، كما أنه توجد نظم أخرى لا يمكن تحديثها بالمرّة.

◆◆◆

الدول المصدرة الأساسية للسلاح

■ الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الرقم الأعلى، أو الأكبر لمبيعات الأسلحة في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط، بشكل خاص، فما بين السنوات ٢٠٠٤، و ٢٠٠٧ وقّعت الولايات المتحدة صفقات أسلحة للمنطقة بكميات كبيرة، بقيمة ٢٠,٥٦٦ مليار دولار، لدول المنطقة، باستثناء تركيا، وليس لدول المنطقة شراء الأسلحة فحسب، وإنما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بتقديم مساعدات مالية لشراء الأسلحة منها، وعلى رأس هذه الدول إسرائيل، بالقطع، التي تلقّت في العام الماضي ٢,٤ مليار دولار فقط، وسيرتفع هذا السعر أو القيمة المالية بمرور السنين، وخلال الأعوام العشرة القادمة، أيضًا.

فيما تأتي مصر كثاني دولة على رأس الدول التي تشتري، وتتلقي دعمًا ماليًا من الولايات المتحدة، حيث تتلقى ١,٣ مليار دولارًا في السنة الواحدة، وهناك دول أخرى مثل العراق. تونس، اليمن، الأردن، ولبنان، وهذه الدول تحصل على مساعدات مادية من الولايات المتحدة الأمريكية في شكل منح، أو هبات مالية، وجزء آخر تحصل به على مساعدات عسكرية ممن يتبقى من معدات الجيش الأمريكي.

في أغسطس من عام ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، عن عزمه القيام بصفقات أسلحة ضخمة لدول المنطقة، لكسب تأييد هذه الدول ضد السياسات والممارسات الإيرانية في المنطقة، وفي هذه الأثناء أعلن عن استمرار تقديم المساعدات لمصر، وزيادتها لإسرائيل، والصفقات كانت لدول الخليج،

وهي السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان ، والإمارات ، بقيمة عشرين مليار دولار، وتبيَّن في العام الماضي أن هذه الصفقة تتمحور حول الدفاع الجوي لمنطقة الخليج العربي، وتتشكل هذه المنظومة من تحسين المنظومة الدفاعية « باتريوت » ، وإدخال منظومة أخرى تدعى «جيم ـ تى » ، وصواريخ « باك ـ ٣ » ، و ستكون دولة الإمارات الدولة الأولى في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ستنصب فيها منظومة الدفاع المضادة للصواريخ « ثاد »، فضلاً عن بيع قنابل موجهة « جي بي اس » ، من نوع « جدام » ، وإن كانت هناك إثارة للجدل في قلب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حول هذه الصفقة خاصة للسعودية!

تعد الطائرات الأمريكية، السلاح الأكثر مبيعًا ـ خاصة الطائرة اف ١٦ ـ لدول المنطقة (البحرين، ومصر، وإسرائيل ، والأردن، وعمان، والإمارات، وتركيا) كما أن المغرب أعلنت عن نيّتها لشراء النوع نفسه من الطائرات الأمريكية، وبعد ذلك اشترت طائرات مشابهة من إنتاج فرنسي، غير أن الولايات المتحدة قد أمدت كثير من دول المنطقة بالنوع المتقدم من اف ١٦، لكن الإدارة الأمريكية أعلنت مؤخرًا عن نيتها بيع الطائرة المتقدمة اف ٣٥ الى سلاح الجو الإسرائيلي، وخلال الأعوام العشرة القادمة ستدخل اف ٣٥ سلاح الجو لعدة دول في المنطقة.

باعت الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من دول المنطقة مروحيات الأباتشي، وكثير من هذه الدول قامت بإدخال تحسينات على المروحية لتصل الى « ايه اتش ٦٤ دي » ، لكن هذه الدول لم تحصل على الرادار الأمريكي « لونج بو » . والدول التي تستخدم هذه المروحية في الوقت الراهن إسرائيل ، ومصر والسعودية ، والكويت . وفي العامين الماضيين اشترت كل من السعودية ، وإسرائيل ، والمغرب ، والإمارات القنابل من نوع « جدام » ، كما باعت الولايات المتحدة طائرة الحاويات « سي ١٣٠

جيه » ، وطائرات المراقبة والتجسس ، وهى طائرة محسنة« اى ٢ سي » وتستخدمها مصر ، والإمارات ، والتي أجريت عليها بعض التحسينات .

اشترت مصر من الولايات المتحدة الأمريكية معدات تستخدم لسلاح البر المصري ، فقد قامت بشراء الدبابة ابرامز ام ١ ايه ١ ، حيث تعتبر المصدر الرئيسي لبيع هذا النوع من الدبابات ، وتلتها العراق التي تعتبر الشاري الثاني بعد مصر، حيث اشترى بالإضافة إلى هذه الدبابة حاملات جنود مختلفة الأنواع للجيش العراقي.

ليس للولايات المتحدة الأمريكية باع طويل في المجال العسكري البحري، وإن كانت مصر قد طلبت منها شراء ثلاث سفن حربية مؤخرًا ، كما طلبت إسرائيل شراء السفينة « ال سي اس » ، فواشنطن تبيع منظومات ، وتقنيات بحرية لسفن أخرى لم تصنع في الولايات المتحدة ، حيث طلبت الإمارات شراء صواريخ رام المضادة لصواريخ بحر – بحر، لطرادات « بينونا » الفرنسية أو الطرادات التي بنيت في فرنسا ، وستصنع أو تستكمل في الإمارات نفسها.

■ **روسيا :**

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، كان يبدو أن روسيا قد عادت بقوة لتشغل مكانها في أسواق السلاح في الشرق الأوسط. إذ وقعَّت موسكو صفقة كبيرة بقيمة ٧ مليارات دولار مع الجزائر قبل ثلاث سنوات، تقريبًا، كمؤشر مهم على عودة روسيا إلى الساحة العالمية مرة اخرى في سوق السلاح. اشتملت الصفقة على نظم دفاع جوي، وعلى دبابات تي ٩٠ ، وطائرات حربية متقدمة من نوع ميج ٢٩ اس ام تي ، و سو ٣٠. وعلى الرغم من توقيع الصفقة ، فإنها ما تزال تواجه مصاعب شتى في إتمامها ، فقد أعاد الجزائريون طائرات ميج ٢٩ التي بيعت، وطلبوا إلغاء عقد

نرائها ، لأنها لم تخضع للمعايير المطلوبة. ولم تتحقق صفقات سلاح كبيرة أخرى حتى الآن، ما عدا صفقات ضخمة مع سوريا وإيران، تثار مرة بعد أخرى لكنها لا تتحقق.

في هذه الأثناء تزود روسيا دول المنطقة بنظم دفاع جوي خاصة ، مثل نظم صواريخ مضادة للطائرات متحركة لمدى قصير ، من نوع تور – أم ١ ، ونظام انتسير اس – ١ ، وهو نظام صغير متحرك مزود بمدافع وبصواريخ للدفاع عن قطة ، قد بيعت للإمارات العربية ولسوريا ، ونظام اس ٣٠٠ بي ام يو – ١ (وهو ظام صواريخ مضاد للطائرات متقدم لمدى بعيد)، وعدت به إيران في هذه الأثناء كن ما يزال من غير الواضح هل ستتحقق الصفقة أم لا ؟ ونظم أخرى من إنتاج روسيا تباع لدول المنطقة هي مروحيات خفيفة وطائرات نقل.

حاولت روسيا أن تضع لها موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط من جديد، وهي الخطوة المختلفة التي خططت لها روسيا ، كجزء من جهودها للعودة للمنطقة ، مثل اقتراحها تزويد لبنان بالمجان ، بعشر طائرات حربية من طراز ميج ٢٩. ولما كان سلاح الجو اللبناني لم يطير طائرات حربية منذ حرب لبنان الأولى (وأصبحت الطائرات التي كان يملكها قديمة جدًا) ، فإن معنى الاقتراح (إذا وافقت حكومة لبنان على قبوله) هو إقامة نظام مساعدة للتوجيه ، والصيانة ، وسائر مهمات الطيران التي يحتاج إليها لاستعمال قاعدة جوية حربية، سيمكث بها بضع عشرات من الضباط والجنود الروس.

في هذه الأثناء ، كما يبدو تتقدم خطط روسيا لاستعمال وتحسين منشآت في ميناء طرطوس السوري، حتى يكون لها قاعدة صيانة ثابتة لسفن الأسطول الروسي التي تعمل في البحر المتوسط.

■ دول الاتحاد الأوروبي :

للدول الأوروبية تاريخ طويل من العلاقات العسكرية بدول الشرق الأوسط ، بل إن دولاً كثيرة في الشرق الأوسط رأتها بديلاً أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية ، لان المعدات والأسلحة الأوروبية من جهة تعد معادلة في نوعيتها للمعدات الأمريكية (لا كالمعدات الروسية التي تعد أقل من الأمريكية جودة)، ومن جهة أخرى لا تنطبق عليها قيود قد تفرضها دولة عظمى كالولايات المتحدة على استعمالها. وبالتالي تم شراء أسلحة ومعدات عسكرية أوروبية مع شراء معدات أمريكية في الوقت نفسه ، أحيانًا، بتنافس شركات أوروبية وأمريكية في المناقصات نفسها.

تعتبر أكبر صفقة لدولة أوروبية مع دولة في الشرق الأوسط ، هي شراء السعودية لطائرات تايفون، فالحديث عن صفقة ضخمة تقدر قيمتها بسبعة مليارات دولار (لم تنشر قيمتها الدقيقة بعد)، بين الحكومة السعودية وشركة بي ايه أي البريطانية ، لشراء ٧٢ طائرة تايفون (تشترك أكثر من دولة في صناعة الطائرة ، عبر مجموعة اتحاد شركات من عدة دول أوروبية منها ألمانيا، وإيطاليا ، وإسبانيا). أثارت هذه الصفقة جدلاً شديدًا في بريطانيا على خلفية اتهام الشركة بتقديم رشوة ، كان توقيع الصفقة ممكنًا بعد أن توقف تحقيق الفساد مع الشركة بأمر من رئيس الحكومة ، توني بلير.

في المقابل ، لم تنجح فرنسا في بيع طائرات حربية أخرى في الشرق الأوسط ، حيث فشلت جهودها لبيع المغرب طائرة رافيل، عندما قرر المغرب نهائيًا ان يشتري طائرة (إف ١٦) الأمريكية. وفي المجال البحري اشترت الجزائر ، والمغرب من الفرنسيين فرقاطات من طراز فريم. وكما سبق ذكره فان اتحاد الإمارات قد اشترت سفنًا من إنتاج فرنسي ، وأنه يبني بنفسه هذه السفن ، وكذلك فعلت الكويت في السنوات الأخيرة.

صفقات السلاح المهمة في المنطقة

منطقة الخليج

■ السعودية:

تشعر العربية السعودية في السنين الأخيرة بأنها مهددة بزيادة إيران قوتها العسكرية، وبنشاط تنظيم القاعدة داخلها. في الوقت نفسه تمتعت في السنين الأخيرة بزيادة إرباح النفط، ما دفع هذان السعودية إلى جولة جديدة من زيادة القوة العسكرية بقدر كبير في المنطقة، حيث عزمت ورأت السعودية، كدول أخرى في الخليج أن توزع صفقات سلاحها بين عدة دول مختلفة، كي لا تكون متعلقة بدولة واحدة ومرهونة بها. وهكذا فإن الجيش السعودي مزود بمعدات من إنتاج لولايات المتحدة الأمريكية، وبمعدات من إنتاج فرنسي، أما سلاح الجو فسيستعمل طائرات من إنتاج الولايات المتحدة وبريطانيا، معًا. أكثر الصفقات بروزًا في السنوات الأخيرة في نطاق عمل السعودية على زيادة قوتها العسكرية، كانت صفقة شراء ٧٢ طائرة تايفون، اشترتها من بريطانيا بقيمة ٩ مليارات دولار.

مع شراء هذه الطائرات الجديدة استحضرت العربية السعودية في الوقت نفسه تحسينًا لطائرات تورنادو، ولطائرات أف ١٥ اس، التي تمتلكها، وتشتمل طلبات سلاح أخرى على دبابات ام ١ ايه ٢، من الولايات المتحدة، وعلى تحسين دبابات موجودة، وهذه الصفقة قيمتها نحو ٣ مليارات دولار. الصفقة الوحيدة التي نشرت إلى الآن، في نطاق اقتراح الرئيس بوش المساعدة العسكرية للسعودية، والتي نشرت، في يوليو ٢٠٠٧، اشتملت على شراء قنابل موجهة جي بي اس، من طراز جدام. قلنا سابقًا أن هذه الصفقة أثارت خلافًا سياسيًا في الولايات المتحدة،

وأثارت حفيظة الأمريكيين ، لكنها لم تواجه أخر الأمر معارضة الكونجرس.

نذكر أنه بسبب كون الدخل الحقيقي للسعودية يكاد تكون متعلقًا بالنفط وحده ، فإنه من الممكن أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الحالية في احتمال تحقيق هذه الصفقات كلها أو بعضها.

■ إيران:

على الرغم من أن إيران في مسار متواصل لزيادة قوتها العسكرية، وبرغم أن الأنباء عن صفقات شراء كبيرة مع روسيا يتكرر نشرها في وسائل الإعلام، فإنها لم تتحقق إلى الآن. في الصفقات الأخيرة لإيران مع روسيا بيعت في الأساس نظم دفاع جوي: فقد حصلت إيران في المدة الأخيرة على ٢٩ نظام صواريخ مضادة للطائرات لمدى قصير ، من طراز تور – أم ١ ، وقد تحصل ، أيضًا، على عدة نظم مضادة للطائرات من طراز بانتسير اس – ١ ، التي بيعت لسوريا. كذلك نشر في الأشهر الأخيرة أن روسيا وافقت على تزويد إيران بنظم دفاع جوي بعيدة المدى من طراز اس ٣٠٠ – بي ام يو – ١ (برغم الضغوط التي استعملت على روسيا لمنعها من بيع إيران هذه الصواريخ).

في الوقت نفسه ما تزال إيران في زيادة قوتها على أساس إنتاج وتطوير ذاتيين. ففي مجال الصواريخ بعيدة المدى ، أحرزت إيران تقدمًا في اتجاهين مختلفين: على أساس تكنولوجيا الوقود السائل ، تم تطوير حامل الأقمار الصناعية سفير اوميد، وهو صاروخ ذو جزئين، استعمل لإطلاق كبسولات البحث من طراز كافوشجار ، ولإطلاق القمر الصناعي اوميد ، في شهر فبراير ٢٠٠٩ . في الوقت نفسه يعمل الإيرانيون على تطوير صاروخ أرض – أرض ذي جزئين، يعمل بالوقود الصلب ، ومخصص ليصل إلى مدى ٢٠٠٠ كيلومتر. هذا الصاروخ الذي سمي على التوالي

عاشوراء ، وسجيل ، وغدير – تم تجريبه أول مرة ، في نهاية عام ٢٠٠٨، ويمكن أن يدخل خدمة العمليات في غضون بضع سنين.

إن تقدير قدرة الإيرانيين الحقيقية في المجالات الأخرى يبدو أصعب ، فمن جهة تنشر صباح مساء أنباء عن تطوير نظم سلاح عصرية، دبابات ، وناقلات جنود مدرعة ، وطائرات حربية ، ومروحيات ، وصواريخ بحر – بحر، وجو – جو ، ومضادات للطائرات ، وغير ذلك؛ ومن جهة أخرى يبدو إن إيران غير قادرة على أن تنتج بكميات كبيرة كل الأنواع والطرز التي تتفاخر بإنتاجها. لا شك في أنها تملك قدرة على إنتاج عدة طرز من صواريخ مدفعية، وربما صواريخ مضادة للدبابات ، وصواريخ بحر – بحر (أصلها أنواع روسية أو صينية)، لكنه لا توجد أدلة على أنها تنتج طائرات حربية ذات قدرات حقيقية للمواجهة في معركة عصرية.

■ **العراق :**

العراق في طريقه لإقامة جيشه من جديد ، استمر هذا الأمر وقتًا أطول مما كان متوقعًا، وبصحبته مشكلات كثيرة من تجميد القوة البشرية الملائمة، والفساد المتصل بصفقات شراء مريبة ، وغير ذلك. في مجال الشراء يعمل جيش العراق في شراء النظم الأكثر أساسية للجيش ، لأنه لم يبقَ في واقع الأمر شيء من معدات جيش العراق القديم. تشترى في الأساس ناقلات جنود مدرعة – من طرز مختلفة ، ومصادر مختلفة. وتزود سلاح الجو العراقي في الأساس بطوافات ، وبطائرات نقل. فيما اشترت العراق في السنوات الأخيرة طائرات استطلاع خفيفة من الولايات المتحدة ، والأردن، وناقلات جنود مدرعة (ريفا) من جنوب إفريقيا، وناقلات جنود مدرعة بي ام بي ١ ، ودبابات تي ٧٢ من فوائض الدول التي انضمت إلى حلف شمال الأطلسي.

في نهاية ٢٠٠٨ ، قدمت عدة صفقات حتى يجيزها الكونجرس الامريكي، لشراء بقيمة بضعة مليارات من الدولارات – دبابات ام ١ ، وبضع مئات من ناقلات الجنود المدرعة سترايكر ، وناقلات جنود مدرعة جارديان، وطائرات تدريب ، من طراز ايه تي – ٦ بي ، وطوافات بيل ٤٠٧ مسلحة بصواريخ هيلفاير، لكن ستنفذ هذه الصفقات إذا تحققت في مدة خمس سنين على الأقل.

■ الإمارات:

كانت القوات المسلحة الإماراتية إحدى الجيوش التي قويت كثيرًا في السنوات الأخيرة، وما تزال مستمرة على زخمها في التسليح ، حيث تفضل الإمارات، مثل دول أخرى في الخليج العربي ، تنويع مصادر شرائها ، فهي تشتري في الأساس من الولايات المتحدة ، وفرنسا، لكنها لا تحجم عن صفقات شراء كبيرة من روسيا ، أيضًا .

بعد أن وقف التسلح بالطائرات الحربية الحديثة (تزود الإمارات بـ ٦٣ طائرة ميراج ٢٠٠٠ - ٩، من فرنسا) و ٨٠ طائرة أف ١٦ اي – اف، من طراز طور من أجل الإمارات نفسها ، من الولايات المتحدة تحديدًا ، ما تزال الإمارات مستمرة في شراء الأسلحة في مجال الجو ، والبحر ، والدفاع الجوي. وقد وقعت صفقة لتحسين ٣٠ طوافة أباتشي ، لتصبح من طراز اي اتش – ٦٤ دي، واستحضرت ٣ طائرات تزويد بالوقود من طراز ايرباص ايه ٣٣٠. ويتم في المجال البحري منذ عدة سنين مشروع سفن « بينونا » ، بنيت الأولى منها في أحواض سفن سي ام ان في فرنسا. وسيبنى سائر السفن في أحواض ايه دي اس بي في أبو ظبي. برغم التخطيط الفرنسي ، والبناء المحلي – سيكون جزء من السلاح على هذه السفن من إنتاج الولايات المتحدة ، مثلاً استحضرت الإمارات من أجل تلك السفن ، نظم

صواريخ رام من إنتاج شركة رايثيون الأمريكية لمضادة الصواريخ البحرية.

في مجال الدفاع الجوي يفترض أن تستوعب الإمارات في القريب نظم بانتسر س – ١ ، من إنتاج روسيا ، وهي نظم متحركة طورت في روسيا بحسب طلب من لإمارات ونفقتها ، لكن كل الاستثمارات في نظم الدفاع الجوي ، ومضادة الصواريخ ستقوم به الإمارات في السنوات القريبة في صفقات ضخمة ، بقيمة ٩ مليارات دولار، ستشتمل على تحسين بطاريات الباتريوت ، التي تمتلكها الإمارات ، وشراء صواريخ باك – ٣ (لتثبيط الصواريخ) من أجل هذه البطاريات.

إن قيمة صفقة شراء الصواريخ من طراز ثاد ، من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ٧ مليارات دولار. ولما كان دخل الإمارات يعتمد اعتمادًا كبيرًا على إيرادات النفط، فمن الممكن أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الحالية على احتمالات تحقيق هذه الصفقات كلها أو بعضها.

بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط

■ مصر:

تتلقى مصر مساعدات عسكرية دائمة من الولايات المتحدة الأمريكية ، قيمتها ١,٣ مليار دولار كل عام، يضمن اتفاق وقّع ، في أغسطس ٢٠٠٧ ، لمصر استمرار هذه المساعدة حتى سنة ٢٠١٨ ، على الأقل ، واستمرار القدرة على شراء سلاح من إنتاج الولايات المتحدة بلا خوف من تقلبات الاقتصاد العالمي . تشتمل صفقات شراء مصر الرئيسية في السنوات الأخيرة على شراء طوافات اباتشي ايه اتش – ٦٤ دي (وإن لم يوافق لهم إلى الآن على شراء رادار لونج بو المركب في الطوافة) ، وشراء دبابات ام ١ ايه ١ ، أخرى تركب في مصر. منذ بداية شراء الدبابات من هذا الطراز ، أنهت الصناعة المصرية تركيب ٨٨٠ دبابة كهذه، وتشتمل الصفقة الأخيرة التي

تتحقق الآن على ١٢٥ دبابة أخرى.

مع ذلك لم تتخلَ مصر عن حرية شراء السلاح من مصادر أخرى على حسب حدودها المالية، وهي تتم اتصالات لتشتري من ألمانيا غواصات من طراز ٢١٤، وفي الوقت نفسه ، جودَّت روسيا نظم دفاع جوي قديمة اشترتها مصر من الاتحاد السوفييتي ، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي .

■ **إسرائيل:**

تتمتع إسرائيل بمساعدات عسكرية أمريكية تقدر ب ٢,٤ مليار دولار كل عام . هذا المبلغ معد كله ، تقريبًا، لزيادة القوة العسكرية ، على حسب اتفاق وقَّع مع الولايات المتحدة ، في أغسطس ٢٠٠٧، ستزيد هذه المساعدة بالتدريج ، حتى عام ٢٠١٨ ، لتصل إلى ٣٠ مليار دولار. بسبب ذلك أصبح ازدياد قوة إسرائيل العسكرية مسارًا متصلاً ثابتًا، بغير « قفزات » حادة ، وعلى ذلك فإن إسرائيل أقل تأثرًا من دول أخرى بالأزمة الاقتصادية العالمية.

بناء على تداعيات حرب لبنان الثانية ، فقد أنفق الجيش الإسرائيلي مبالغ كبيرة على تجديد احتياطيه من السلاح والذخيرة، وفي هذا الإطار ، أيضًا ، اشترت إسرائيل كميات كبيرة من الأسلحة، مثل قنابل صغيرة خارقة للملاجئ من نوع جي بي يو – ٣٩ ، وقنابل جدام (موجهة بالأقمار الصناعية).

فيما يتصل بصفقات الشراء الكبيرة، أنهت إسرائيل استيعاب مائة طائرة « العاصفة » (اف ١٦ اي) كلها، وكذلك ٥ طائرات « نحشون » (جي ٥٥٠ جولفستريم)، بعضها لمهمات تجميع المعلومات الاستخباراتية (تم استيعابها في سلاح الجو تحت اسم « عيتام »)، وبعضها لمهمات المراقبة والسيطرة الجوية (وهذه استوعبت في إسرائيل تحت اسم « شبيط »). وهي الطائرات التي اشترتها إسرائيل

من الولايات المتحدة، سنة ٢٠٠٥، لكن النظم المختلفة التي تحملها أنتجت ورُكبت في إسرائيل.

أعلنت إسرائيل عن نيتها تزويد قواتها العسكرية في العقد القادم بطائرات أف ٣٥، لكن ما تزال تجري مفاوضات حول شروط الصفقة، والى ذلك طلب سلاح الجو التزود بطائرات نقل متقدمة ، من طراز سي ١٣٠ جي – وقدمت إسرائيل طلبًا رسميًا للتزود بـ ٩ طائرات من هذا الطراز ، بقيمة ٩ , ١ مليار دولار. كذلك سيستبدل سلاح الجو بطائرات التدريب من طراز « تسوكيت » ، التي تستعمل في سلاح الجو منذ أكثر من أربعين سنة، وطائرات تي – ٦ تكسان « عفروني » من إنتاج الولايات المتحدة.

في المجال البحري اشترت اسرائيل غواصتي (دولفين) أخريين، تبنيان في ألمانيا، مع إمكانية التزود بطرادات الـ (سي أس) من الولايات المتحدة – وهي صفقة قيمتها ٩ , ١ مليار دولار.

تقوم إسرائيل بزيادة قدراتها العسكرية في عدد من المجالات العسكرية ، معتمدة على قدرة تطوير وإنتاج ذاتيين. أولاً: نظم مضادة للصواريخ الباليستية ، والقذائف الصاروخية، حيث قررت إسرائيل أن تشتري بطارية «حيتس» أخرى ، غير الاثنتين العاملتين، وفي الوقت نفسه يجري تطوير على مشروع حيتس الحالي ، حتى يمكنه مواجهة أي تهديدات للصواريخ ذات المدى البعيد بنجاح كبير . كذلك تنفق إسرائيل على ثلاثة مشاريع أخرى للدفاع الفعال. اثنان منها تطوير وإنتاج ذاتيان – نظام « مقلاع داود »، المعد لمواجهة القذائف الصاروخية ، والصواريخ ذات المدى المتوسط من ٤٠ إلى ٢٠٠كم (والقصد هنا في الأساس لصواريخ ثقيلة كتلك التي أطلقت من لبنان في سنة ٢٠٠٦)، ونظام « القبة الحديدية »، المُعد لمواجهة القذائف

الصاروخية ، والصواريخ ذات المدى القصير ، مثل القسام ، وجراد والتي أطلقت من غزة ، ولبنان. يفترض أن تدخل هذه النظم الدفاعية حيز الأعمال الأولى في السنين القريبة. والمشروع الثالث هو نظام فولكن فلينكس، المعتمد على مدفع ذي تردد إطلاق عالٍ، استقر الرأي مؤخرًا، على شرائه من الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيًا : ما تزال إسرائيل تطور مجالها الفضائي، ففي عام ٢٠٠٧ أطلق القمر الصناعي « أفيك ٧»، الذي أعد ليحل محل « أوفيك ٥» القديم، وفي بداية ٢٠٠٨ أطلق (بحامل أقمار صناعي هندي) ، القمر الصناعي التجسسي تكسار ، الذي يمكنه جمع معلومات استخباراتية ترى ليلاً ونهارًا ، وفي كافة الأحوال الجوية السيئة.

ثالثًا : لا يوجد لإسرائيل في مجال الطائرات بدون طيار أي منافسة، وتم في المدة الأخيرة في سلاح الجو استيعاب طائرات بدون طيار ذات قدرة بقاء طويلة ،وعلى ارتفاع عال من طرازي « شوفال » ، و « ايتان ». وكلاهما قادر على مهمات طويلة – أكثر من ٤٠ ساعة، وسيستعملان لمهمات استطلاع وجمع معلومات استخباراتية ، إلى جانب الطائرات الصغيرة بدون طيار ، حيث يتزود الجيش الإسرائيلي بطائرات صغيرة من هذا النوع، من طراز سكايلارك إي من إنتاج شركة ألبيت. وهي طائرات صغيرة بدون طيار، بسيطة ، وسهلة الاستعمال، يستعملها جنود الوحدات المقاتلة لجمع المعلومات الاستخباراتية « وراء التل » ، على مدى قصير حتى ١٠كم . وفي الفترة الأخيرة تم انتخاب الطراز سكايلارك اي ال ايه ، وهو ذو قدرة بقاء محدود ، كطراز لتتزود به وحدات عسكرية إسرائيلية.

رابعًا: أرادت إسرائيل التزود بنظم سلاح من إنتاج ذاتي في مجال القوات البرية ، وذلك نتيجة حتمية من دروس حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، حيث عمدت إسرائيل

على التزود بناقلة الجنود المدرعة « نمر » ، المبنية بحسب مخطط الدبابة « مركافاه » . والى ذلك ستزود دبابات المركافاه الطراز ٤، وناقلات الجنود المدرعة « نمر » ، في المستقبل ، بنظام دفاع فعال مضاد لصواريخ مضادة للدبابات، هو نظام « معطف الريح » (تروفي).

■ **سوريا :**

منذ سنوات طويلة ، ولم تشترِ سوريا نظم سلاح رئيسية من مصادر خارجية، فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي لم يشتر السوريون ولو طائرة حربية واحدة ، أو سفينة واحدة ، في مقابلة ذلك، اختار السوريون الاعتماد على نظام صواريخ أرض – أرض، الذي ما يزالوا يطورونه بمساعدة إيران، وإن يطوروا كذلك قدرات غير تقليدية ولا سيما السلاح الكيماوي.

بدأ السوريون في السنين الأخيرة يعمدون على التزود بنظم كبيرة لصواريخ مضادة للدبابات ، وصواريخ مدفعية أكثرها من إنتاج محلي ، أيضًا. كان نجاح حزب الله في صيف ٢٠٠٦ ، درسًا تعلمه السوريون وتبنوه، وبخلاف جميع دول المنطقة تقريبًا، اختاروا إقامة أمنهم على القدرة على تهديد سكان العدو المدنيين بسلاح مائل المسار ، وبأعداد كبيرة ، وعلى نظم صواريخ مضادة للدبابات ثقيلة، تمكنهم من الدفاع الفعال والنشط والقوي، وتكبيد العدو (إسرائيل) خسائر فادحة بهجوم بري نظامي عليهم.

■ **الأردن :**

الأردن إحدى الدول التي تتمتع في السنوات الأخيرة بمساعدات عسكرية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ، أيضًا ، وإن كانت بصورة أقل كثيرًا من تلك التي تتمتع بها ، مثل إسرائيل ، ومصر. تشتمل صفقات شراء السلاح الأردنية في

السنوات الأخيرة على زيادة مقدار قوات طائرات أف ١٦ ايه – بي، بشراء طائرات مستعملة من هولندا، وبلجيكا. وسيتم تحسين طائرات أف ١٦، استوعبت في الماضي لمساعدة تركيا.

شمال إفريقيا

■ الجزائر:

تحاول الجزائر إتمام صفقة شراء كبيرة (نحو من ٧ مليارات دولار) من روسيا، فيما حصلت الجزائر في هذه الصفقة على دبابات تي ٩٠، وعلى طائرات حربية من طراز ميج ٢٩ اس ام تي، وسوخوي ٣٠، ومن المفترض أن تحصل في المستقبل أيضًا، على نظم صواريخ مضادة للطائرات من طراز اس – ٣٠٠ بي ام يو – ٢، لمدى طويل، وعلى نظم مضادة للطائرات من طراز بانتسر للدفاع، وعلى طائرات تدريب من طراز ياك – ١٣٠. وكما سبق ذكره، فإن سلاح الجو الجزائري قد أعرب في العام الماضي عن عدم رضا عن طائرات ميج – ٢٩، التي حصل عليها، وأعادها إلى روسيا مرة أخرى، لكنه سيحصل عوضًا عنها على طائرات سوخوي ٣٠ ام كي ايه أخرى، أو على طائرات ميج ٣٥.

لا تكتفي الجزائر بشراء السلاح بالصفقة الضخمة مع روسيا، وهي إحدى صفقات البيع الكبرى لروسيا في السنوات الأخيرة. فهي ترغب في مجالها البحري أن تشتري من الغرب ٤ فرقاطات بحرية، حتى أن بعض الدول ستدخل في منافسة لبيع هذه الفرقطات، وهي فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا. كذلك تتمتع الجزائر بمساعدة عسكرية قليلة من الولايات المتحدة (بقيمة عامة بلغت ٧٠٠ ألف دولار في سنة ٢٠٠٨)، واشترت من الولايات المتحدة وسائل للرؤية الليلية وطائرات تجسس بيتشكرافت ١٩٠٠ دي.

■ الخاتمة:

في تقرير مشابه كتب لنشرة عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ من « الميزان الاستراتيجي » بحث مطول حول تأثير « ثورة الشؤون العسكرية » (ار ام ايه) في جيوش المنطقة، في تلك الفترة كانت جيوش المنطقة ما تزال تحت التأثير الذي تركته فيها عملية تحرير العراق ، في ٢٠٠٣ ، عندما تم تدمير الجيش العراقي ، تمامًا، ذو الوحدات الثلاثة والعشرين في خلال أسابيع قليلة، و على يد جيش حديث أصغر كثيرًا، استعمل القوة الجوية ، والسلاح الدقيق، واظهر سيطرة استخباراتية تامة على ساحة القتال في العراق.

منذ عام ٢٠٠٣ ، أو الحرب على العراق، ارتفعت أسهم القتال غير المناسب، ففي الحرب التي جرت بين اسرائيل وحزب الله ، وإسرائيل وحماس ، تم التأكيد على قدرة قوة صغيرة، شبه نظامية، مسلحة بقذائف صاروخية مدفعية على بث الإرهاب في السكان المدنيين للعدو، وهي تحارب داخل مناطق سكنية، وتتمتع بغطاء مدني.

مع ذلك تغيرت الأمور في مجال شراء الاسلحة العسكرية تغيرا قليلا ، وكما شرحنا من قبل، فإن صفقات السلاح هي صفقات طويلة المدى ، وتمر سنوات منذ اتخاذ قرار شراء دولة ، أو نظام حكومي حتى دخوله الخدمة، وبالتالي من الممكن أن يمر زمن طويل حتى تقرر الدولة شراء أسلحة أخرى تحل محل ما تم الاتفاق عليه ، لذلك من الصعوبة أن نتوقع تغييرًا فوريًا في مجال شراء الاسلحة .

يشار إلى أن كل من اسرائيل وسوريا قد استفادا من دروس حرب لبنان الثانية ، والتي بدأت تعطي ملامحها سريعًا ، فإسرائيل ما تزال بطبيعة الأمر تتزود بطائرات حربية متقدمة، وبطائرات تجسس وإنذار وبقدرات أقمار صناعية، وأسرعت في

التزود بنظم مضادة للقذائف الصاروخية ، وبناقلات جنود مدرعة ، وبمدرعات، رغم أنه عفا عليها الزمن . ومع ذلك أظهرت ضرورتها في مواجهة غير متناسبة مع لاعبين ليسوا بدول، تسلحوا بشكل جيد ، وأسرعت سوريا من جانبها ، بزيادة نظام قوات القذائف الصاروخية ، ومضادات الدبابات عندها. وما يزال حزب الله وحماس وهما لاعبان ليسا بحجم دول كبيرة، او بقدرات عسكرية غير مناسبة ، في زيادة قوتهما في المجالات نفسها.

يبدو أنه سينشأ في السنين القريبة في الشرق الأوسط توازن في عملية شراء الأسلحة، من حيث القدرة على شراء الأسلحة ، بنظم سلاح موجهة ، ودقيقة، وإنذار جوي ، واستخبارات، حتى لو لم تنجح أي دولة في استغلال هذه الأسلحة . وستظل أهمية وسائل مكافحة الإرهاب، ومضادات القذائف الصاروخية ، والصواريخ ، وتحصين السكان المدنيين ، تزداد مع زيادة تهديد الإرهاب ، وحرب العصابات ، والميليشيات في الداخل ،والخارج في دول المنطقة.

نهاية، يبدو إن الأزمة الاقتصادية العالمية ستترك آثارها ، إن عاجلاً أو أجلاً ، فقد تركت أسعار النفط التي هبطت هبوطًا حادًا في النصف الثاني من ٢٠٠٨ ، أثرها الكبير في قدرة الدول المنتجة للنفط على شراء الأسلحة ، وقد تعاني دول لا نفط فيها في المنطقة من مساعدة ، أو منح ، أو هبات الدول المساعدة الكبرى ، كما ان المساعدات العسكرية التي تحصل عليها بضع دول في المنطقة من الولايات المتحدة مثل إسرائيل ، ومصر ، والأردن ، ولبنان، من الممكن أن تتأثر مستقبلاً، فاليوم تضمن الاتفاقات هذه المساعدات الثنائية لإسرائيل ومصر باتفاق لعشر سنوات قادمة ، لكن من الممكن إن تؤدى تداعيات الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة إلى ضغط سياسي لإلغاء هذه الاتفاقات، أو تقليصها.